النفط الكويتي يقفز 3,06 دولارات مسجلاً 53,90 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي في تداولات أمس 3,06 دولارات ليستقر عند مستوى 53,90 دولارا مقارنة بـ 50,84 دولارا للبرميل في تداولات يوم الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية امس. وفي أسواق النفط العالمية أغلقت أسعار النفط مرتفعة أمس بعد انخفاض جديد في عدد الحفارات النفطية بالولايات المتحدة الأميركية في وقت أظهرت فيه بيانات أن عدد الحفارات النفطية العاملة هناك تراجع هذا الاسبوع الى أدنى مستوى منذ أغسطس 2011. وارتفعت أسعار عقود نفط خام الاشارة مزيج برنت تسليم أبريل 2,24 دولار ما يعادل 4٪ لتصل عند التسوية إلى مستوى 61,52 دولارا للبرميل كما ارتفعت عقود الخام الأميركي 1,57 دولار ما يعادل 3٪ لتصل عند التسوية الى مستوى 52,78 دولارا للبرميل.

كل مؤشرات ما بعد الأزمة غير مشجعة.. وسلبية لقطاع شركات الاستثمار

نمو القروض في 2014 يشبه 2009.. بطيء وعكس التوقعات

صورة غروب في مدينة الكويت حيث لا يبدو أن المؤشرات الاقتصادية في عام 2014كانت متسقة مع التوقعات كما اظهرت مؤشرات النمو البطيئة للقروض وذلك رغم مؤشرات ايجابية من وكالات التصنيف العالمية (أ.ف.ب)

المحلل المالي

أجرت «الأنبـاء» تحليلا لسـوق الائتمان حتى آخر بيانـات متاحة لـدى البنك المركزي، اذ اظهر التحليل- على عكس مـا كان متوقعا في بداية السـنة الماضية- تباطـؤ سـوق الائتمان في الكويت خلال عام 2014، حيث بلغت نسبة نمو التسهيلات الائتمانية المصرفية نحو 6,2٪ لتسـجل 30,75 مليار دينار نهاية السنة مقارنة مع نسبة نمو بلغـت 8,1٪ خلال عام 2013 أي ما يعادل زيادة في محفظة القروض قدرها 1,79 مليار دينار خلال عام 2014 وهي اقل من الزيادة في عام 2013 والتي بلغت 2,16 مليار دينار. وتأتي هذه النسـبة لتقارب نسبة النمو المسجلة في ديسـمبر العـام 2009، وهي سنة الأزمة المالية، التي انخفض فيها النمو الائتماني من 17,5٪ في العام 2008 الى 6,1٪ في 2009.

تفاؤل وخيبة أمل

وكانت التوقعات المتفائلة في العام الماضي بنيت على افتراض ان عجلة المشـاريع الاقتصاديـة الانمائيـة قد انطلقت فعليا وتحسن بيئة الأعمال وتعافي أسعار الأسهم وعـودة الثقة عنـد القطاع الخاص، ولكـن جرت رياح التطورات الاقتصادية والمالية وأسعار النفط بما لا يشتهي سوق الائتمان المحلي.

وعلى مـدار السـنوات الماضية، لاتزال التسـهيلات الشـخصية تشـكل محرك النمـو والقاعدة الأساسـية لسـوق الائتمان المحلي في ظل ضعـف الاقـراض الى القطاعات الاقتصادية المنتجة، حيـث يلاحـظ أن المحفظة الائتمانية للبنوك تطغى عليها التسهيلات الشخصية بنسبة تقارب الـ41٪ مما يكشف ندرة فرص الإقـراض للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

لكن عند مقارنة نسبة النمو السنوي المتراكم للتسهيلات الائتمانيـة للقطاعات خلال الـ 5 سنوات قبل الأزمة المالية (من العـام 2004 الى 2008) وبعد الأزمة المالية (من 2008 الـى 2014) يلاحظ أن النمو الائتماني للقطاعات الرئيسية (التسـهيلات الشـخصية، العقار والانشـاء، الشركات الاسـتثمارية والتجـارة والصناعـة) بطيء، غير ان نمو التسـهيلات الائتمانية للشركات الاستثمارية وحده سلبي بنسبة 11٪. وقد تراجعت محفظة القروض الى الشركات الاستثمارية خلال عام 2014 لتنخفض بنسبة 12,4٪ او ما يعـادل انخفاض قيمته 200 مليون دينار لتسجل نهاية السنة 1,41 مليار دولار، وهي في مسار انحداري حاد منذ عام 2011 حين انخفضت بنسبة 16٪ وبعدها 22٪ في عام 2012 و13,2٪ خلال عام 2013.

2٪ انخفاض نسبة النمو السنوي للائتمان.. أقل بـ 370 مليون دينار

مؤشرات متفائلة من قطاعي النفط والغاز بنمو سنوي يقارب الضعف

التسهيلات الشخصية تستمر في الاستحواذ على 40٪ من إجمالي المحفظة الائتمانية

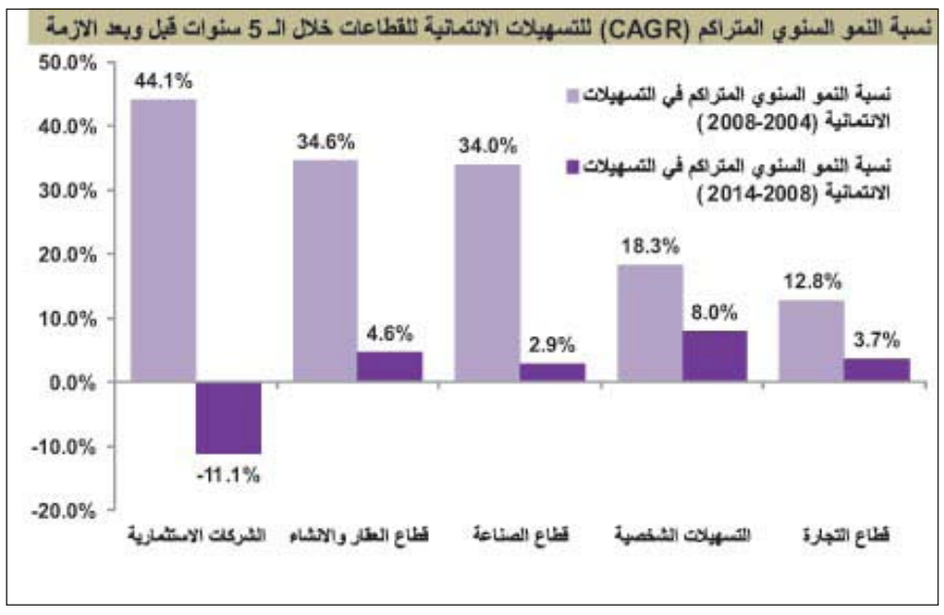

القروض للنفط والغاز تقفز 100٪.. وتتراجع عقارياً

كشفت آخر بيانات لدى البنك المركزي لشهر ديسمبر 2014 أن هناك ارتفاعا ملحوظا في القروض الموجهة لقطاع النفط والغاز بنحو الضعف او ما يساوي 204 ملايين دينار مقارنة مع 2013 لتسجل نهاية السنة الماضية 413 مليون دينار، وهي تلمح الى طلب لدى هذا القطاع بفضل مشاريعه الضخمة ضمن خطة التنمية، كما انه من الملاحظ أن هناك تباطؤا في نسبة نمو القروض للقطاع العقاري الى 3,8٪ في نهاية 2014 من 6,6٪ خلال عام 2013 لتسجل محفظة التسهيلات الائتمانية للقطاع نهاية عام 2014 نحو 7,9 مليارات دينار وبزيادة قدرها 289 مليـون دينار مقارنة مع ارتفاع قيمته 470 مليون دينار خلال عام 2013 وذلك على الرغم من نشاط التداولات في القطاع العقاري، حيث بدأت تتبين مؤشرات هدوء أسعار العقارات.

مع نظرة مستقبلية مستقرة.. على الرغم من تراجع أسعار النفط

«ستاندرد آند بورز» تثبت التصنيف السيادي للكويت عند «AA»

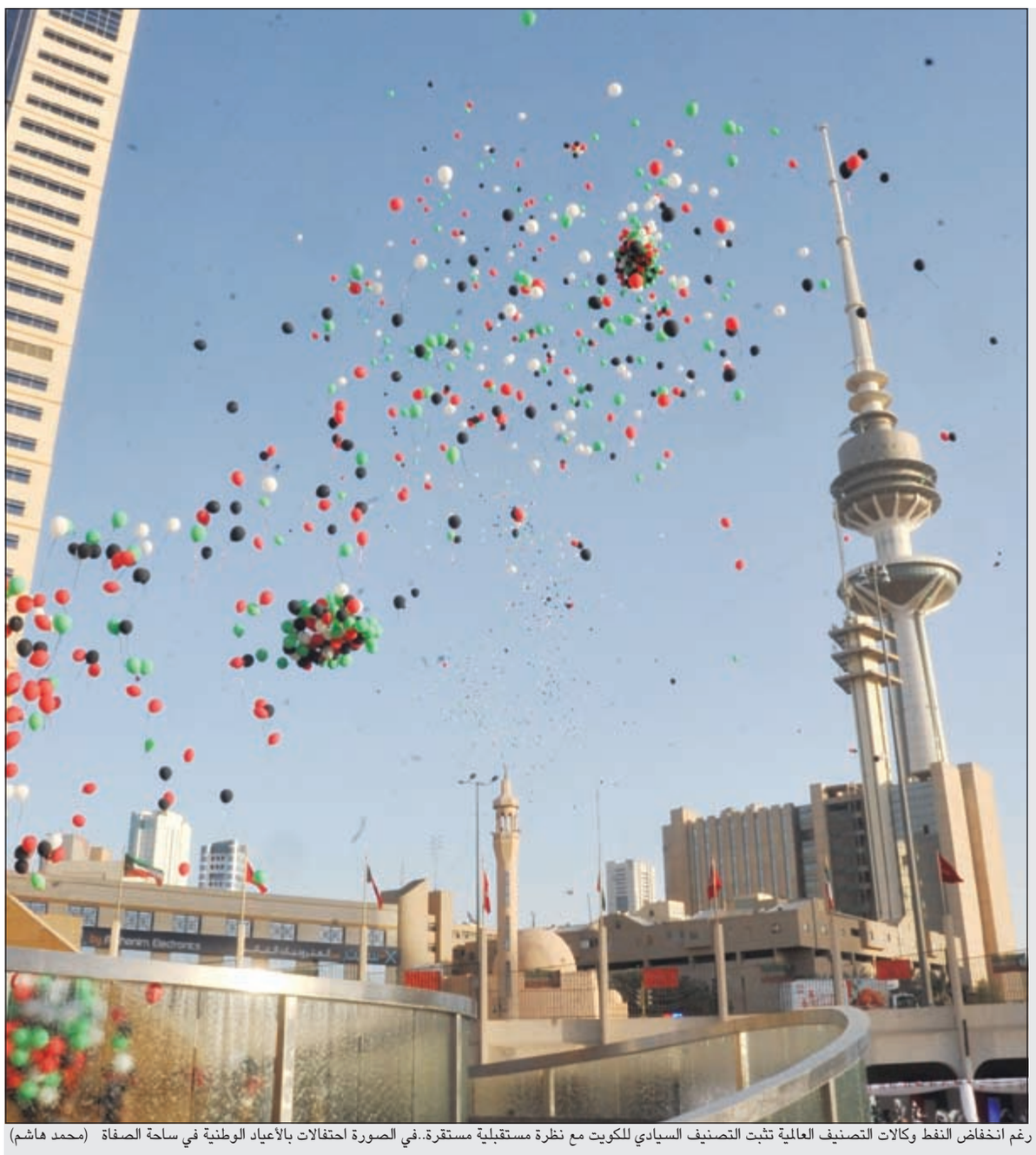
رغم انخفاض النفط وكالات التصنيف العالمية تثبت التصنيف السيادي للكويت مع نظرة مستقبلية مستقرة..في الصورة احتفالات بالأعياد الوطنية في ساحة الصفاة (محمد هاشم)

كونا: ثبتت وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند المرتبة «ايه ايه» مع نظرة مستقبلية مستقرة، وذلك بالرغم من تراجع الأسعار العالمية للنفط.

وتناولت الوكالة في تقرير لها ثلاثة أجزاء رئيسية هي النظرة العامة للتصنيف ومبررات التصنيف والتوقعات الاقتصادية، حيث أشارت الى أنها قامت بمراجعة شاملة لتصنيفها الائتماني للدولة بافتراض انخفاض أسعار النفط خلال السنوات 2015 ـ 2018 وذلك في ضوء التراجع الحاد في الأسعار العالمية للنفط في الأشهر الأخيرة.

وأوضحت أن الكويت قامت ببناء صافي أصول خارجية ومالية كبيرة على مدى السنوات الماضية والتي سوف تساعدها على التغلب على تراجع أسعار النفط العالمية الحالي.

توقعات بتحقيق الناتج المحلي الإجمالي متوسط نمو 2٪ بين 2015 و 2018

كما أكدت الوكالة على التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند المرتبة «AA» طويلة وقصيرة الأجل بالعملة المحلية والأجنبية، مشيرة الى أن توقعات التصنيف مستقرة وذلك نتيجة بقاء توقعات الوكالة بشأن الموازين المالية والخارجية للكويت قوية مدعومة في ذلك بمخزون ضخم من الأصول المالية.

وتتوقع الوكالة بأن نقاط القوة تواجه المخاطر المتعلقة بالتقلبات الحالية لأسعار النفط، مشيرة إلى أن تراجع أسعار النفط الخام في الأسواق الفورية والآجلة بنحو 50٪ منذ يونيو عام 2014، قد دفعها الى إعادة النظر في التصنيفات بافتراضات انخفاض أسعار النفط بشكل كبير.

وأشارت الوكالة الى أن توقعاتها السابقة للكويت في 15 أغسطس 2014 كانت مبنية على تقدير متوسط أسعار خام برنت عند نحو 105 دولارات للبرميل في عام 2015 و98,7 دولارا للبرميل للسنوات 2015 ـ 2018.

كما توقعت الوكالة أن يصل متوسط سعر خام برنت الى نحو 55 دولارا للبرميل في عام 2015 ونحو 70 دولارا للبرميل للسنوات 2015 ـ 2018، ونتيجة لذلك قامت بمراجعة توقعاتها بشأن الحسابين المالي والجاري للكويت.

وقالت انه بالرغم من الانخفاض الحاد في أسعار النفط لايزال التصنيف الائتماني للكويت دون تغيير ويستمر هذا التصنيف مدعوما بالمستويات المرتفعة من الثروة السيادية المتراكمة من جهة ومخزون الأصول الخارجية والمالية القوية جدا من جهة أخرى.

وأوضحت أن الميزانية العامة للدولة حققت فوائض مالية بالمتوسط تبلغ نحو 35٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الماضي ومن المتوقع أن تستمر الميزانية العامة للدولة في تحقيق فوائض مالية تصل إلى نحو 16٪ من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات المالية (2015/14 ـ 2018/17).

وتوقعت الوكالة، أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الكويت بالمتوسط نموا بنحو 2٪ في السنوات 2015 ـ 2018 وتراجعا في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنحو 1٪ سنويا وذلك بسبب النمو السكاني المرتفع.

وأكدت الوكالة نظرة مستقبلية مستقرة لتصنيف الكويت تعكس التوقعات ببقاء الأوضاع المالية والخارجية قوية بدعم من المخزون الكبير من الأصول المالية الأجنبية وتساهم هذه القوة في مواجهة المخاطر المتعلقة بأسعار النفط الحالية المتقلبة وعدم تنوع الاقتصاد الكويتي والتوترات الجيوسياسية في المنطقة.

كما أشارت الوكالة الى إمكانية رفع التصنيف الائتماني للكويت اذا نجحت الاصلاحات السياسية في تعزيز الفاعلية المؤسساتية وتحسين التنويع الاقتصادي على المدى الطويل واذا تلاشت المخاطر الجيوسياسية بشكل ملحوظ وتحسن التوقعات بشأن قطاع النفط.